الأبعاد السياسية والدبلوماسية في العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وكوريا الجنوبية (1962–1981)م

أ.ووهو سوهن/ قسم التاريخ والحضارة الإسلامية/ جامعة الشارقة
د. خير الدين شترة/قسم التاريخ والحضارة الإسلامية/جامعة الشارقة

الملخص:

إن من أهم وأخطر النتائج التي انجَرت عن الحرب الأهلية الكورية (1950–1953)م هو مشروع تقسيم شبه الجزيرة الكورية إلى شطرين: شطر جنوبي يميل في ولائه إلى معسكر الولايات المتحدة الأمريكية وآخر شمالي يدين بالولاء لشيوعية الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية، فبعد إعلان الهدنة في 27 يوليو 1953م. أضحت دولة كوريا الجنوبية منخرطة تلقائياً في صراع الحرب الباردة وهو ما انعكس على نوعية علاقاتها الاقتصادية وطبيعة صلاتها الديبلوماسية، ذلك أن الإيديولوجية الغربية التي تبنَّتها كوريا الجنوبية كانت عاملاً مهماً في تأخر بناء جسر اقتصادي وسياسي بينها وبين الدول العربية التي كانت في الأغلب تميل بولائها للخط الشيوعي، بسبب عامل الاستعمار الغربي للمنطقة ودعم الإتحاد السوفياتي لهم ابان قيام ثوراتها ضد هذا المستعمر، يضاف إلى ذلك تداعيات القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.

ولم يكن أمام الكوريين بقصد اختراق السوق العربية سوى الاستثمار في الدول والممالك العربية التي لها علاقات طيبة مع الو.م.أ، كالمملكة العربية السعودية. حيث كانت هذه الأخيرة هي بوابة الكوريين حينها إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبنهاية الحرب الباردة والصراع الايديولوجي بين المعسكرين وتملص المنطقة العربية من النهج الإشتراكي أضحى سبيل الكوريين سالكاً من أجل بناء علاقات اقتصادية وصلات ديبلوماسية قوية ومتينة.

وبعد أزمة النفط العالمية عقب الحرب العربية– الإسرائيلية 1973م، حدثت طفرة في أسعار البترول مما كان له انعكاس إيجابي على واقع الدول العربية المصدرة لهذه المادة، ولعل من أكبر المستفيدين من هذه الطفرة هي المملكة العربية السعودية، التي كانت حينها سوقًا مغرية للكوريين

الجنوبيين، الذين لم يُضعيوا فرصة تدفق الأموال النفطية وباشروا بشركاتهم وخبراتهم المتنوعة في اختراق السوق السعودية التي كانت مقبلة على تنمية شاملة لعل أهمها هو تنمية مجالات البنى التحتية.

ولتعزيز مكانتها في السوق السعودية بذلت كوريا الجنوبية جهودًا كبيرة لتعديل توجهات دبلوماسيتها بخصوص القضية الفلسطينية بما لا يزعج الأطراف العربية على الرغم من معارضة الولايات المتحدة الأمريكية شريكها الاستراتيجي حينئذ. وبسبب هذا التقارب العربي الكوري تدهورت كثيرا علاقات الكوريين بالطرف الإسرائيلي مما اضطر هذا الأخير إلى إغلاق سفارته في سيول عام 1978م. وبدءًا من هذه السنة حدثت طفرة سياسية واقتصادية كبيرة في العلاقة بين كوريا والسعودية، فاستفادت كوريا الجنوبية من مشاريع اقتصادية ضخمة على الأراضي السعودية بلغت ما قيمته 45.3 بليون دولار خلال فترة العقد(1973م-1984م)، وهذا المبلغ كان حينها يُشكل 60.9% من مجموع حجم الصادرات الكورية إلى العالم في مجال البناء والتشييد. ناهيك عن ارتفاع أعداد العمالة الكورية فيها من 3,931 شخص فقط في عام 1975م إلى 117,095 شخص نهاية عام 1981م، يضاف إلى ذلك أن السعودية كانت سبباً مباشراً لاختراق الكوريين لكل الأسواق العربية خاصة في دول الخليج العربي ممَّا كان له الأثر الطيب على النهضة الصناعية الكورية المعاصرة.

Abstract :

The Korean civil war broke out on June 25, 1950, then, after the truce declaration in 1953, Korean Peninsula was divided to the South as a democratic state supported by the United States of America and the North as a socialist state supported by the Soviet Union and People's Republic of China. South Korea had to follow the principle of the Cold War regime in establishing diplomatic relations on the globe, thus it established diplomatic ties with pro-American Arab states such

as Saudi Arabia and avoided strengthening its diplomatic ties with Arab states which were leaning toward the communist line such as Syria and Algeria. But South Korea didn't give up developing relations with other Arab countries through economic contact with those countries excluding political cooperation, waiting for a appropriate time, the post-Cold War era or end of ideological conflict.

The world faced the oil crises caused by the oil producing Arab countries' policy for oil embargo against pro-Israel countries in 1973, which led to the rise in oil prices in the world. Saudi Arabia benefited from the flow of large oil revenue, so that it could implement the development plans. South Korea didn't lose this opportunity to encourage Korean companies for entering the Saudi market to participate in Saudi development plans, especially in construction field. Even South Korea made great efforts to make a change in its diplomatic direction for supporting the Arab position against Israel despite the opposition of the United State. Since then, the distance between South Korea and Saudi Arabia became much closer at the sacrifice of deteriorating relations with Israel, and finally Israel deided to close its embassy in South Korea in 1978.

South Korea achieved remarkable economic achievements in Saudi Arabia by its participation in development plans since

1973. The Korean companies executed 45.3 billion dollars projects in Saudi Arabia during the decade(1973-1984), taking up 60.9% of total Korean construction exports during the same period. So the Kingdom began to witness a significant increase of the number of Korean workers on its area, from 3,931 in 1975 to 117,095 in 1981, making up the third largest group of foreign manpower in Saudi Arabia. South Korea also made a significant contribution to the implementation of Saudi development plans by providing right services with good technology and low contract prices. On the other hand, South Korea took an advantage of this opportunity to procure foreign reserves which was necessary to implement Korean policy aiming at rapid development of industry and export led-economic growth.

South Korea didn't pursue relations with Saudi Arabia only, but tried to continue to expand its diplomatic relations with other Gulf states in particular, and the Arab countries in general on the basis of strong strategic relations with the Kingdom. South Korea achieved major achievements in expanding diplomatic relations with Arab countries, especially the Gulf states during the 1970s, with moral support from Saudi Arabia, opening a new era in relations with Arab and Islamic World in all the fields.

مقدمة :

مع إعلان المملكة العربية السعودية للخطة الاسترتيجية (رؤية السعودية 2030م) في 25 أبريل 2016م، وهي خطة ما بعد النفط للمملكة العربية السعودية والتي ستتزامن مع التاريخ المحدد لإعلان الانتهاء من تسليم 80 مشروعًا حكوميًا عملاقًا، تبلغ كلفة الواحد منها ما لا يقل عن 3.7 مليار ريال وتصل إلى 20 مليار ريال في مشاريع أخرى، ومن أجل تحقيق هذه الرؤية بشكل ناجح، تحتاج المملكة العربية السعودية إلى شركاء مناسبين يتمتعون بثقتها.

إن هذه الخطة العملاقة أضحت بالنسبة للشريك الكوري بمثابة الفرصة التي قد لا تتكرر من أجل فتح عصر جديد يهدف إلى تطوير التعاون الاقتصادي الاستراتيجي بشكل أكبر مع السعودية على المدى الطويل. وهو ما تحقق للكوريين، حيث أصبحت كوريا الجنوبية إحدى أهم الدول النموذجية الشريكة لتنفيذ رؤية السعودية بعد تشكيل لجنة رؤية 2030 السعودية–الكورية في أكتوبر 2017م. وجدير بالذكر أنه ما كان للسعودية أن تؤسس لقاعدة التعاون الاقتصادي مع كوريا الجنوبية، وتراهن على الشريك الكوري في صناعة هذه الخطة الوطنية الضخمة لو لم تكن تملك الثقة الكاملة في هذا الشريك التي هي مستمدة أصلاً من التجربة الناجحة بين الدولتين والتي كانت قائمة منذ نهاية سبعينات القرن الماضي.

وبناء على ما سبق سنتناول في هذا البحث نقطة البداية في العلاقات بين المملكة العربية السعودية وكوريا الجنوبية. ثم سنتأمل في كيفية تطور هذه العلاقات الاقتصادية ومن ثم انعكاساتها الإجابية على تحسن واقع العلاقات السياسية الدبلوماسية بين الجانبين.

1. خلفية العلاقات بين المملكة العربية السعودية وكوريا الجنوبية ابان الحرب الباردة

انطلقت العلاقات بين كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية كعلاقات ذات صفة سياسية متأثرة بالجو العام الذي صنعته ظروف الحرب الباردة، ولا نبالغ إذا قلنا أن للولايات المتحدة الأمريكية دور مهم في اتجاه صناعة وتطور العلاقة بين الطرفين وهو أمر لا يمكن إهماله بأي حال من الأحوال.

دخلت العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة عصر المرحلة الاستراتيجية الجديدة من خلال التوقيع على اتفاق كوينسي بين الجانبين في 14 فبراير 1945م. وهو الذي ينص على توفير الولايات المتحدة الحماية اللا مشروطة لعائلة آل سعود الحاكمة، مقابل ضمان السعودية لإمدادات الطاقة التي تستحقها الولايات المتحدة.[1]

من الجانب السعودي، لم تكن الولايات المتحدة شريك مهم في تطوير عملية إنتاج وتسويق النفط السعودي فقط، بل كانت أيضاً الضامن لأمن المملكة ومصالحها. فبعد تردي إيرادات الحج كنتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية، أصبحت المملكة مضطرة إلى ضرورة البحث عن مصادر جديدة تدعم بها خزينة الدولة، وفي الوقت ذاته تُلبي بها احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأمام هذه التحديات مالت المملكة إلى الحليف الأمريكي نظراً للشكوك الكثيرة التي كانت تنتابها من المشاريع الإمبريالية البريطانية في المنطقة، ولعل أكثر ما كان يزعجها هو دعمها المتواصل للهاشميين في المملكة الأردنية[2].

وبناءً على ما سبق تبلورت الأهداف الاستراتيجية للمملكة وهي الطامحة لتحقيق الازدهار الاقتصادي والمحافظة على أمنها الوطني بعيداً عن أي دعم بريطاني مشبوه، الأمر الذي جعلها تميل إلى الشريك الأمريكي في تحقيق أهدافها التنموية. وبهذا الصدد أكد الرئيس الأمريكي كينيدي حينها للملك فيصل آل سعود في شهر أكتوبر 1962م على موقفه المؤيد لهذه الخطة السعودية خصوصاً ما ارتبط منها بالحماية الأمنية، وشدَّد على أن أمريكا ستعمل بكل ما لديها من قوة عسكرية ودبلوماسية على حماية الشريك السعودي من أي تهديد يضر بمصالحها، وبأن دور المملكة مهم في تحقيق التوازن العسكري وسلامة الشرق الأوسط[3]

ومن المهم أيضًا عندما نتأمل في اهتمامهما السياسي المشترك نجد أن أمريكا أيضاً كانت ترى في الشريك السعودي حاجزًا مهمًا يحول دون تمدد النفوذ الشيوعي في الخليج العربي بشكل خاص، والمنطقة العربية بشكل عام، فقد كانت القوة الشيوعية على مقربة من الحدود السعودية خصوصاً عبر مصر واليمن. وفي أواخر الستينيات من القرن الماضي، أضحت الولايات المتحدة تهتم كثيراً بالاستثمار في علاقاتها مع المملكة العربية السعودية خصوصاً بعد انسحاب القوة البريطانية من الخليج العربي في

إطار ما سمي حينها بسياسة ملء الفراغ، حيث راحت تنفذ سياسة "أعمدة التوأم" اعتمادا على المملكة العربية السعودية وإيران كحارسين لمنطقة الخليج العربي مما أدى إلى تعزيز التعاون العسكري بين الولايات المتحدة والمملكة.[4]

2. بداية العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وكوريا الجنوبية(1962م – 1972م)

انطلقت حكومة كورية الجنوبية بعد الحرب الأهلية المدمرة كدولة رأسمالية يدعمها المعسكر الغربي، مقابل انخراط كوريا الشمالية في الاتجاه الشيوعي، حيث كانت تتلقى كل الدعم من شريكيها الاستراتيجيين الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية، وكان لابد على كوريا الجنوبية أن تعمل على تنفيذ سياسة استرتيجية ترتكز على حماية أمنها القومي خصوصاً من الخطر القادم من خصومها في كوريا الشمالية، وهو الأمر الذي اضطرها إلى أن تتمسك بموقفها الموالي للعالم الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.[5]

كانت مصر والعراق حينها من أكثر الدول العربية تأثيرًا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يضاف لهما الجزائر وسوريا واليمن الشمالية، وبما أن هذه الدول كانت تختلف في نهجها السياسي والاقتصادي عن النهج الكوري فقد اضطرت كوريا الجنوبية إلى العمل على ايجاد علاقات دبلوماسية مع بعض دول المنطقة ممن كان لها ولاء للعالم الغربي، وخاصة للولايات المتحدة، فكان الأقرب لها في منطقة الشرق الأوسط هي المملكة العربية السعودية، وخاصةً أن الإقتصاد الصناعي لكوريا الجنوبية يقوم على الطاقة النفطية التي يمتلكها الطرف السعودي الذي تتطابق رؤيته السياسية والاقتصادية مع الاستراتيجية الأمريكية.

وكانت كوريا الجنوبية قد تبنت نفس أفكار مبدأ "هالشتاين" في العلاقات الدولية، ذلك أن ألمانيا الغربية قد قاطعت كل الدول التي تعترف بحكومة ألمانية الشرقية بما فيها دول الشرق الأوسط، وبناء على هذا المبدأ فقد انحصرت العلاقات الدبلوماسية لكوريا الجنوبية في ثلاث دول عربية فقط هي: المملكة العربية السعودية والأردن والمغرب، إضافة إلى الدول غير العربية بالمنطقة والتي كانت على وفاق مع معسكر الولايات المتحدة، كتركيا وإيران وإسرائيل.[6] وبالتالي لم تكن لها أي صلة مع باقي

دول المنطقة بسبب اعترافهم بحكومة كوريا الشمالية التي كانت لها فيها سفارات وتمثيل ديبلوماسي بحكم الولاء للمعسكر الاشتراكي.[7]

ومن أجل توطيد الشراكة الاقتصادية والسياسية مع أقطار الشرق الأوسط، أرسلت الحكومة الكورية وفداً للنوايا الحسنة بقيادة يونغهي تشوي، (السفير الكوري لدى تركيا)، إلى المملكة العربية السعودية يوم 6 أكتوبر 1962 وخلال اللقاء الرسمي، وافق الملك سعود بن عبد العزيز على إقامة علاقة دبلوماسية رسمية مع كوريا الجنوبية، تأكيدًا على أهمية تعزيز العلاقات الثقافية المستقبلية. ثم وعد بالدعم السعودي لكوريا الجنوبية في الجلسة السابعة عشر للأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا شبه الجزيرة الكورية.[8]

كما كان للوفود الدبلوماسية الكورية زيارات متعددة أخرى إلى المملكة العربية السعودية، ففي 28 أغسطس 1971م، قام الوفد الكوري بزيارة رسمية للملك فيصل وكان في استقبالهم السيد عمر السقاف، وزير الخارجية السعودي آنذاك، وفي هذه الزيارة أكد الملك فيصل من جديد للمسؤولين الكوريين على معارضته للشيوعية[9] وقد كانت مواضيع جل المقابلات بين الطرفين حينها تميل إلى القضايا السياسية فقط.

ثم تطورت العلاقات السياسية بين الطرفين بعد فتح كوريا الجنوبية لباب سفارتها في جدة عام 1973م قبل أن تنقلها إلى العاصمة الرياض، حيث تحول مقرها في جدة إلى فرع قنصلي بدءاً من سنة 1982م. وكان قبلها قد تم فتح مقر جديد للسفارة السعودية في سيوول عام 1974م، لتصبح المملكة العربية السعودية بذلك أول دولة عربية تتبادل السفراء مع كوريا الجنوبية.

تاريخ العلاقات الديبلوماسية بين الكوريتين والأقطار العربية (1957م-1968م)

كوريا الشمالية			كوريا الجنوبية		
العدد	العلاقة الدبلوماسية	السنة	العدد	العلاقة الدبلوماسية	السنة

03	الجزائر	1963م	1	تركيا	1957م
	اليمن الجنوبي			السعودية	1962م
	مصر			إيران	
01	سوريا	1966م		الأردن	
02	العراق	1968م		المغرب	

المصدر : الوثائق الدبلوماسية في وزارة الخارجية الكورية

3. الحرب العربية – الاسرائيلية وقرار حظر النفط عام 1973م .

عندما انتهت الحرب الأهلية الكورية عام 1953م لم يكن للإقتصاد الكوري الجنوبي أي موارد طبيعية أو ثروات باطنية يتكأ عليها في بناء اقتصاده الواعد، ولم يكن متاح له سوى الاستثمار في موارده البشرية، مع ضرورة وجود خيار الدعم المالي الأمريكي من خلال القروض المالية التي تبناها المعسكر الغربي كسبيل لدعم الدول الموالية له في مواجهة الخطر الشيوعي وتمدداته في العالم، مع التركيز على تكوين كفاءاته البشرية والاستثمار فيها في مختلف الدول الأخرى بهدف استقطاب موارد مالية تدعم الاستثمار المحلي. ومن ثم تساهم في تطوير عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية المرتكزة على الصادرات، ومعلوم أن كوريا الجنوبية قد حققت بفضل هذه السياسة الاقتصادية الناجعة نمواً اقتصادياً كبيراً خلال الفترة (1962 – 1971)م. حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي لديها ما يقارب 7.8% في الفترة (1962-1966)م ليتطور أكثر ويصل إلى 9.7% في الفترة (1967-1971)م[10]، غير أن كوريا الجنوبية لم تلبث بعد منتصف السبعينيات أن وصلت إلى طريق مسدود في نموها الاقتصادي بسبب عدة عوامل هي :

(1) انخفاض المساعدات الأمريكية المالية الموجهة إليها منذ نهاية الخمسينيات، ذلك أن ميزان المدفوعات الدولي داخل الولايات المتحدة قد شهد خلال هذه الفترة تدهورًا كبيراً انعكس سلباً على قيمة مساعداتها للدول الموالية لها في المعسكر.[11]

(2) انتهاء سريان اتفاقية التعويض مع الطرف الياباني التي كان من المقرر أن تنتهي مع حلول سنة 1975م. ذلك أن الحكومتان الكورية واليابانية قد وقعتا على المعاهدة في عام 1965م برعاية أمريكية على شرط أن تنطلق عملية تطبيع العلاقات بين البلدين بعدها، ومعلوم أن هذه المعاهدة كانت تقضي بتعويض اليابان لكوريا الجنوبية جراء ما دمرته خلال الحرب العالمية الثانية، وكان مقرراً أن تقدم دعمًا ماليًا لكوريا الجنوبية، يربو عن 300 مليون دولار خلال السنوات العشر الموالية للاتفاق (1966م-1975م) و200 مليون دولار كقرض مع فائدة منخفضة على المدى الطويل إضافة إلى قرض تجاري آخر.[12]

(3) إنتهاء الحرب الفيتنامية وعودة الجنود الكوريين والشركات الكورية من فيتنام إلى وطنهم، ذلك أن المشاركة الكورية في هذه الحرب إلى جانب الو.م.أ خلال الفترة (1955م-1975م) كانت قائمة على شرط تلقي الحكومة الكورية لدعم مالي وعسكري أمريكي طوال وجود الجنود الكوريين إلى جانبها، كما سمح هذا الاتفاق للشركات الكورية بالاستثمار في السوق الفيتنامية وتنفيذ مشاريع تنموية لصالح الشريك الأمريكي ، وقد ساهم هذا الاتفاق في زيادة مجمل الاحتياطات المالية الأجنبية في البنوك الكورية مما أدى إلى دعم عملية التصنيع السريع التي كانت قائمة حينها في كوريا الجنوبية [13]، وبانتهاء الحرب الفيتنامية تم نقض هذا الاتفاق مما أدى إلى كساد اقتصادي انعكس سلباً على بقية المشاريع التنموية بالدولة.

لذا كانت كوريا الجنوبية في أمس الحاجة إلى البحث عن مصدر جديد لدعم ميزانيتها المنهارة وتوفير العملة الأجنبية من أجل الاستمرار في عملية التصنيع وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وبعد تداعيات أزمة النفط كما مر معنا اهتبلت الحكومة الكورية الفرصة لاقتناص النسبة الأكبر من هذه الإيرادات النفطية الضخمة التي كانت تتمتع بها المملكة العربية السعودية التي شرعت في خطط تنموية

كبيرة، الأمر الذي منح الفرصة للشركات الكورية من أجل مشاركتها في هذه الخطط، خاصةً في مجال البناء والتشييد.

وبهذه المناسبة، ظهرت الشركات الكورية كأنسب شريك في السوق السعودية الواعدة لما تتصف به من مميزات تنافسية، كالعروض المتنوعة، والأسعار الرخيصة والتقنيات المتطورة، والعمالة المؤهلة، مقابل ارتفاع أسعار الشركات الغربية واليابانية رغم امتلاكها لتكنولوجيا متقدمة.[14] هذه المميزات شكَّلت عنصرًا مهمًا راهن عليه السعوديون عندما وقع اختيارهم على كوريا الجنوبية كشريك اقتصادي لتنفيذ مشاريعه الموعودة.

4. تطور العلاقات الاقتصادية بين الدولتين في مجال البناء والبنى التحتية (1973–1982)

بدأت العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وكوريا الجنوبية طريقها الجدي من خلال التعاون في مجال البناء والتشييد عبر خطة التنمية الخمسية السعودية الأولى(1970م–1975م). فدخلت شركة سامهوان(Samwhan) السوق السعودية كأول شركة من كوريا الجنوبية لتنفيذ مشروع البناء، حيث استهلت مشاريعها بتنفيذ بناء الطريق السريع بقيمة 25 مليون دولار منذ شهر ديسمبر 1973م. ثم تبعتها أكثر من مائة شركة كورية أخرى للمشاركة في خطط التنمية السعودية الضخمة التي تبلغ قيمتها 45.3 بليون دولار خلال فترة العقد(1973م–1984م)، وهذا المبلغ كان يُشكل 60.9% من إجمالي حجم الصادرات الكورية في مجال البناء والتشييد خلال نفس الفترة.[15]

وبعد النجاح الباهر الذي حققته الشركات الكورية في السوق السعودية أصبحت دول الخليج العربي الناشئة تنشد التعامل معها، حتى بلغت قيمة العقود الكورية مع الشرق الأوسط ككل 40,869 مليون دولار من مجموع العقود في السوق العالمية 43,530 مليون دولار للفترة (1974–1981)م، ومن جملة 94%. من إجمالي حصيلة النشاط الكوري بالمنطقة حازت السعودية منها على حصة الأسد من بين دول الشرق الأوسط كلها فكانت أكثر من 70%.[16]

	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
مجموع النفقات العامة	131	317	375	384	425	499	881	914
النفقات للتنمية	75	213	271	279	291	413	609	594
حجم العقود الممنوحة للشركات الكورية	5.1	21.5	24.1	64.0	47.4	52.4	7.6	83.5

نسبة(%)	6.8	10.1	8.9	22.9	16.3	12.7	12.7	14.1

وبلغ مجموع النفقات الحكومية للسنة الأولى من فترة خطة التنمية الثانية السعودية 131 بليون دولار حيث تم تخصيص 75 بليون دولار منه على ميزانية التنمية. واستحوذت العقود الكورية على ما مقداره 6.8% من هذه الميزانية الضخمة. بعدها تضاعفت نسبة الشريك الكوري بشكل تدريجي إلى أن بلغت بحلول سنة 1978م ما نسبته 22.9% من كل ما أنفقته المملكة في خططها التنموية[17] .

حصة كوريا الجنوبية من النفقات السعودية للتنمية(1975م–1982م) / * بليون دولار

وبتزايد حجم المشاريع الممنوحة للشركات الكورية في المملكة السعودية، تزايد حجم العمالة الكورية، ففي بداية العقود كان تعداد هذه العمالة لا يزيد عن 3,931 شخص فقط في 1975م، ليرتفع عددهم بعد ذلك إلى 117,095 شخص بحلول سنة 1981م بزيادة تقارب 300% خلال ست سنوات تقريبًا. وبهذا الانجاز الجبار للعميل الكوري في السوق السعودية تحسَّن وضع ميزان المدفوعات الكوري بشكل كبير، وتحسن معه معدل التوظيف للفرد الكوري هو الآخر بشكل مفرط[18].

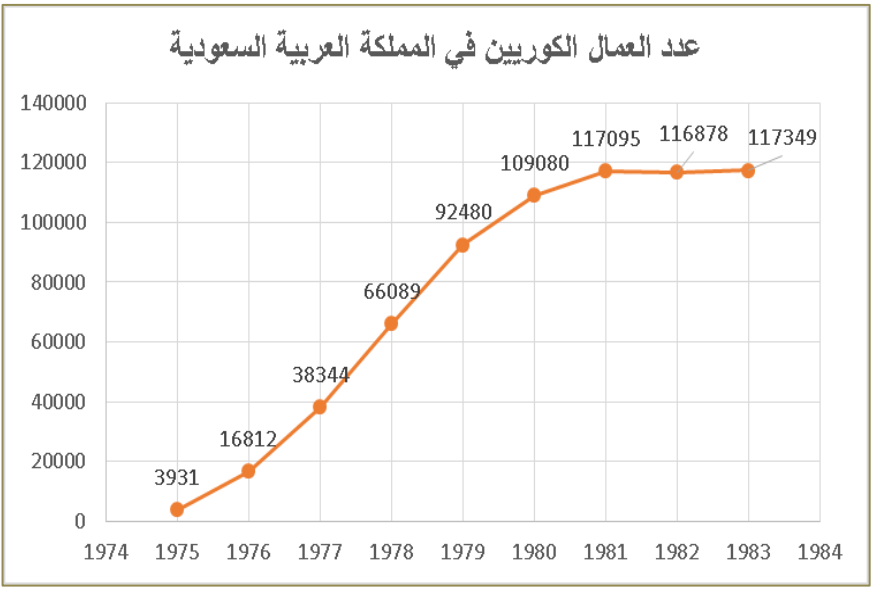

مصدر : سفارة كوريا الجنوبية في المملكة العربية السعودية

5. تطور التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وكوريا الجنوبية(1973–1982)

منذ منتصف ستينيات القرن الماضي وبالضبط منذ عام 1965م بدأت كوريا الجنوبية تعاوناً اقتصاديا محتشماً ومحدوداً مع السعودية شمل تبادلاً لبعض السلع والمنتجات التجارية قبل أن يتطور هذا التعاون ليشمل مجالات أخرى تهتم بالتصنيع والاستخرج وقطاع الخدمات، والبناء والتشييد والمنتجات الصناعية الخفيفة. ولم تكن تتجاوز في مجملها ما نسبته 0.01% من مجموع قيمة حجم الصادرات الكورية للخارج،[19] ولعل السبب في هذه المحدودية إنما يعود إلى أن المملكة كانت تعتمد في استيرادها لجل المنتجات الصناعية الخفيفة والثقيلة على الولايات المتحدة واليابان والدول الأوروبية الغربية[20]

وبعد توتر العلاقات بين المملكة والدول الأوروبية وأمريكا (1973م–1974)م عقب أزمة حظر النفط فرض المتعامل الكوري نفسه كبديل لتشهد هذه الفترة بداية عصر التعاون التجاري الجدي بين الطرفين، ففي خلال فترة وجيزة ارتقت معدلات التبادل التجري إلى مستويات قياسية بالنظر إلى السنوات السابقة، حيث بلغ حجم الصادرات الكورية تجاه المملكة في عام 1977م ما قيمته 665 مليون ريال سعودي(188 مليون دولار).

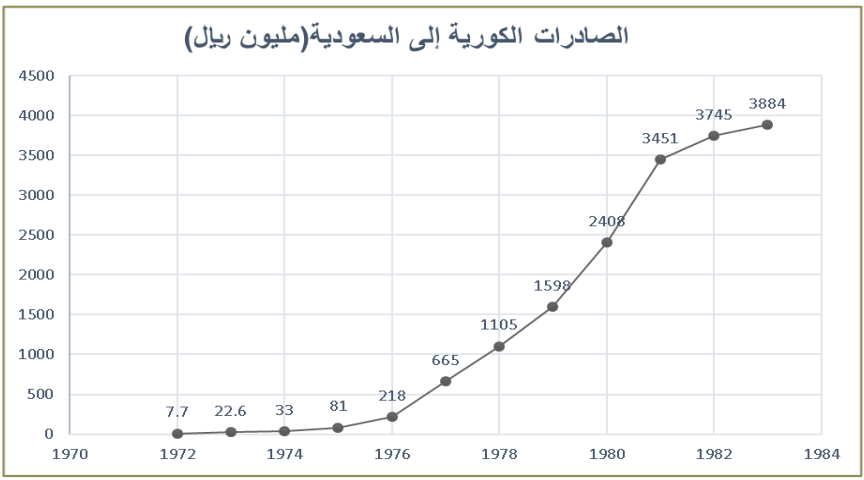

مصدر : التقرير السنوي، مؤسسة النقد العربي السعودي (1975م–1983)

ومنذ عام 1976م غزت المنتجات الكورية السوق السعودية بشكل سريع، ثم لم تلبث أن أصبحت ومنذ عام 1977م تسيطر على نسبة معتبرة من الصادرات السعودية وأضحت تنافس الكثير من الدول الآسيوية كاليابان وتايوان التي تفوقت عليها في ترتيب أكبر المتعاملين مع المملكة بدءاً من عام 1980م. وبعدها بسنة (1981م) سجلت التعاملات الاقتصادية السعودية نسبة قياسية بلغت 10%، فاستبدلت المملكة بعض الدول مثل لبنان وسوريا والكويت وهولندا وسوسرا بكوريا الجنوبية.[21]

ركزت كوريا الجنوبية على تصدير مواد البناء والتشييد مثل الأنابيب الحديدية والاسمنت والخشب الرقائقي والآلات ذات الصلة منذ 1973م. ثم تزايدت الصادرات الكورية تجاه المملكة في قطاع السلع العامة مثل: المنسوجات والملابس والآلات العامة والالكترونيات الاستهلاكية وغيرها بدءاً من عام 1976م.[22]

غير أن سرعة النمو من التجارة السلعية بين المملكة وكوريا الجنوبية بدأت في التراجع منذ عام 1981م حيث نزل مجموع الصادرات الكورية إلى المملكة إلى عتبة 6% تقريبا. مع ذلك، كان التعاون التجاري بين الجانبين خلال بداية الثمانينات يُعد انجازاً كبيرًا في تاريخ الصادرات الكورية، لأن كوريا الجنوبية كانت تعتمد فقط على الولايات المتحدة واليابان لتصدير منتجاتها بعد الحرب الكورية.

من جهة أخرى، ارتفعت نسبة المداخيل المالية السعودية الناتجة عن صادراتها النفطية إلى الجانب الكوري بسبب ارتفاع أسعار النفط. مما أدى إلى اختلال التوازن في التجارة الثنائية بين البلدين، خصوصاً مع الإلحاح المتزايد للسوق الكورية على النفط السعودي ومشتقاته من أجل تنفيذ مشاريعها التنموية[23] ولكن وبدءاً من سنة 1982م بدأ حجم الاستيراد الكوري من النفط السعودي يشهد انخفاضا محسوساً بسبب تبني الحكومة الكورية لسياسة العقلنة في استهلاك الطاقة، بالإضافة إلى أنها بدأت تعمل على التنويع في مصادر استيراد النفط لها تزامنا مع تعدد العروض العالمية في هذا المجال..

6. التميز الاقتصادي بين البلدين وأثره على العلاقات الدبلوماسية:

رغم أن العلاقات السياسية بين كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية تعود إلى بداية الستينيات من القرن الماضي وبالضبط إلى عام 1962م، إلا أن هذا النوع من العلاقات لم يعرف التميز والحركية إلا بعد أن تعززت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين منذ 1973م. ذلك أن تطور تلك العلاقات التجارية كان مرهونا بضرورة تعديل الطرف الكوري لمواقفه تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي، ومعلوم أن العلاقات الدبلوماسية بين كوريا الجنوبية وإسرائيل قد نشأت بداية الستينيات وبالضبط في 9 أبريل 1962م عندما افتتحت إسرائيل مقراً لسفارتها في سيوول[24] . إن هذه المواقف الموالية لإسرائيل استفزت الكثير من الدول العربية التي عملت على مقاطعتها واتخاذ ردود فعل معادية تجاه المصالح الكورية الجنوبية وهو ما تجسد في اجتماعات الجمعية العامة الأممية.[25]

وبحلول عشرية الثمانينات بدأت تظهر بعض التغيرات في النظام العالمي، لصالح تعدد الأقطاب، والانفراج بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وحلول عصر ما بعد الحرب الباردة، وتراجع الولاء للإيديولوجية مقابل سيطرة البرغماتية في العلاقات الدولية، فتزايد الاهتمام المتزايد بالمنفعة الوطنية. منها مثلاً دولة ألمانيا الغربية التي التفتت إلى مصالحها الاقتصادية والمالية مبتعدة بذلك عن شرط الولاء الإيديولجي والسياسي في علاقاتها الخارجية، حيث ألغت انطلاقاً من هذا الفكر الجديد العمل بمبدأ "هالشتاين". وسارت على نهجها عدد من الدول الغربية التي كان لها ولاء مع المعسكر الغربي ككوريا الجنوبية التي سعت إلى تعديل مواقفها السياسية بما هو متوافق مع التغيرات العالمية، فبدأت بتنفيذ دبلوماسية تعدد الأطراف الموالية للعالم العربي مع التخلص من السياسة الأحادية الموالية لإسرائيل.

وبعد حظر الدول العربية للنفط على كامل الدول الغربية التي لها ولاء لإسرائيل منذ عام 1973م بما فيهم كوريا الجنوبية بدأت هذه الأخيرة التي تضررت كثيراً من هذا الحظر في مراجعة سياساتها الخارجية بما يتوافق ومصالحها الاقتصادية، فبدأت تتبنى خطاً دبلوماسياً جديداً يُقربها أكثر إلى العالم العربي رغم معارضة الحكومة الأمريكية لذلك.

ففي 15 ديسمبر 1973م أعلنت الحكومة الكورية الجنوبية في بيان رسمي تضمن أربعة بنود على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الكورية، جاء فيه:

- لابد من حل الخلافات الدولية بالتفاوض السلمي، لا بالقوة .
- ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حربي 1967م و1973م .
- الاعتراف بحق الفلسطينيين في استرجاع أراضيهم.
- احترام سيادة كل دولة واستقلالها، وحقها في الحياة والدفاع عن أراضيها.

ثم نقلت الحكومة الكورية الجنوبية هذا الإعلان إلى حكومات الدول العربية. فهذا البيان الدبلوماسي الكوري الجنوبي لم يقدم فقط فرصة مواتية للكوريين للخروج من الأزمة النفطية التي كانت تهدد اقتصادهم حينها؛ بل أنها أيضاً فتحت طريقا جديدًا ومشرعاً يسمح باختراق الشركات الكورية لأسواق منطقة العالم العربي ككل، خاصة المملكة العربية السعودية. [26] وعمان وقطر والبحرين والسودان والإمارات العربية المتحدة، فكان هذا البيان بمثابة شهادة ميلاد جديدة بين الطرفين سينتج عنها رواج تجاري ومالي كبير.[27]

وعلى صعيد آخر قلَّصت كوريا الجنوبية ممثلياتها الدبلوماسية مع إسرائيل، فكان السفير الكوري في إيطاليا هو من يقوم بعمل منصب السفير غير المقيم لدى إسرائيل.[28] وقد عبّرت إسرائيل عن اعتراضاتها على الردود الكورية الفاترة على الجهود الإسرائيلية لتعزيز العلاقات مع كوريا الجنوبية، وحتى الحكومة السعودية كانت قد طالبت الجانب الكوري بضرورة إغلاق السفارة الإسرائيلية في سيوول كشرط إلزامي من أجل بناء علاقات اقتصادية نموذجية بين الطرفين، وهو القرار الذي اتخذته سيوول في شهر يناير 1975م حيث قامت بغلق السفارة الإسرائيلية بسيوول وتخفيض تمثيلها الدبلوماسي بتل أبيب إلى درجة مقيم .

وقد عبَّر السفير الإسرائيلي لدى كوريا الجنوبية،إمانويل لون(Emmanuel Ron)، عن أسفه لقرارات سيوول أثناء لقائه مع نائب وزير الخارجية الكوري، هاجونغ يون، في 15 فبراير 1978م، وهوما جعل جريدة جونغانغ تفسر الموقف الإسرائيلي بأنه مقاومة صامتة لقرارات الديبلوماسية الكورية التي أخذت تتوسع في علاقاتها مع الدول العربية على حساب الطرف الإسرائيلي، ومعلوم أن إسرائيل كانت في كل مرة تحاول أن تفتح صفحة جديدة مع الطرف الكوري بدعم أمريكي، وكانت تعبر عن نيتها دائما في إعادة الدفء في علاقتها الديبلوماسية مع الكوريين، وقد تحقق لها مرادها في سنة 1992م، عندما تم تدشين السفارة الكورية باسرائيل.

7. الدور السعودي في توسع العلاقات الاقتصادية الكورية مع دول الخليج العربي

لا شك في أن المملكة العربية السعوديةكانت هي أول من وضع حجر الأساس في أن تدخل كوريا الجنوبية في علاقات عميقة مع دول الخليج العربي الأخرى بشكل خاص، ومع كل الدول العربية بشكل عام. حتى أن السفير البريطاني في الكويت عبر عن المعنى عند زيارة السفير الكوري الجنوبي في إيران له في 11 مارس 1975م قائلاً: «إن شخصية الملك فيصل في محيطها العربي والإسلامي لا تقل قيمة وقدراً عن قيمة البابا عند المسيحيين»، وهو ما يوحى بقوة التأثير السعودي على المنطقة العربية[29]

لذلك التقى الوفد الكوري بالملك فيصل في 30 إبريل 1974م وطلب منه مساعدة كوريا الجنوبية على توسيع علاقاتها الدبلوماسية مع باقي الدول العربية، فكان رد الملك بأن تعهد لهم بدعم الإرادة الكورية في تعزيز تلك العلاقات وكانت البداية مع الكويت والإمارات والبحرين[30].

وعندما زار وزير الخارجية السعودية، عمر السقاف إلى كوريا الجنوبية في 1 يوليو 1974م، أعاد وزير الخارجية الكوري مطلبه السابق المتعلق بضرورة دعم السعودية لجهود الدبلوماسية الكورية في تطبيعها للعلاقات مع بعض الدول العربية التي لا زالت مترددة في إقامة علاقات ودية مع الطلاف الكوري.

وكان من الآثار المباشرة لهذه الزيارة فتح ممثليات لكوريا الجنوبية في كل من قطر وعُمان مطلع سنة 1974م. ومعلوم أن السفير الكوري في السعودية كان قد زار سفارة قطر بالمملكة في 11 مايو 1974، وهناك سأل السفير القطري الجانب الكوري عن موقف المملكة العربية السعودية تجاه القضايا الكورية، فأجاب السفير الكوري بأن السعودية ما زالت تُؤيد كوريا الجنوبية تأييدًا كاملاً، ثم قال السفير القطري مستطرداً على كلامه: وكذلك قطر ستعمل على تأييد الموقف السعودي[31]

أما بالنسبة للبحرين كدولة مهمة في منطقة الخليج العربي فقد استمرت في موقفها السلبي من فكرة تأسيس علاقات دبلوماسية ودية مع كوريا الجنوبية لأنها كانت تتصور عدم جدواها وأنها لن تجني منها أي مكاسب سياسية أو اقتصادية.[32] غير أنه ومنذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي بدأت تظهر بوادر نشوء علاقات دبلوماسية بين الطرفين، وبالضبط في 14 إبريل 1976م زار أحد المبعوثين الدبلوماسيين من السفارة الكورية لدى السعودية دولة البحرين، والتقى بكثير من الشخصيات السياسية والاقتصادية بالبحرين كان من أهم نتائجها صدور مذكرة تفاهم بحرينية – كورية ستؤسس مستقبلاً لعلاقات دبلوماسية واقتصادية مثمرة بين الدولتين .

ورسمياً تم الإعلان عن بداية التبادل الدبلوماسي بين الدولتين في 17 إبريل 1976م[33]، ولم يلبث الطرف البحريني طويلاً حتى عقد اتفاقاً استرتيجيا مع الكوريين بتنظيم رحلات منتظمة للطيران الكوري(KAL) باتجاه المنامة تقدر بثلاث رحلات أسبوعياً نهاية سنة 1977م، فكان بعض العمال الكوريين الذين يعملون في السعودية يمرون عبر مطار البحرين، وبعد نزولهم فيها يستقلون المراكب البحرية في الانتقال إلى البر السعودي[34]،

من جهة أخرى واصلت الدبلوماسية الكورية جهودها في بناء علاقات ودي مع جميع الدول العربية مع التركيز على الأقطار التي تمتلك الثروات الطاقوية والنفطية، وكانت أولى هذه الأقطار بعد البحرين دولة السودان في عام 1977م.

وكانت قبلها قد تعثرت كثيراً في إقناع الطرف الكويتي بفكرة إقامة علاقات ديبلوماسية بسبب تحجج الكويتيين بالنقص في تعداد دبلوماسييها، بالإضافة إلى أنها تتبنى الحياد في موضوع الخلاف الكبير الواقع في شبه الجزيرة الكورية.

وفي الأخير أثمرت جهود عشر سنوات (من سنة 1961م إلى غاية سنة 1972م) من الجهد الدبلوماسي الكوري الحثيث بتأسيس الحكومة الكورية لمكتب الممثل التجاري الكوري في الكويت في 4 يوليو 1972م ، كخطوة أولى لتتطور العلاقة بين الطرفين بمبادرة الكويتيين إلى رفع سقف التمثيل الديبلوماسي والاقتصادي والكوري في بلادهم حيث تم الإعلان في 11 يونيو 1979م.[35] عن اتفاقيات تعاون اقتصادي بينهما، وبناءً على ذلك حققت كوريا الجنوبية إنجازا إقتصادياً كبيرًا تمثل في تصديرها لمنتجاتها إلى الكويت بشكل مميز خلال السنوات العشر التالية، حيث ارتفع معدل التصدير الكوري من 1.5 مليون دولار عام 1970م إلى ما فوق 249 مليون دولار في عام 1980م، فأصبحت الكويت في ترتيب متقدم (الترتيب 13) أكبر سوق رائج للمنتجات الكورية الجنوبية). ومن جهة أخرى، ارتفع حجم الاستيراد الكوري من المنتجات النفطية والطاقوية للكويت من 30مليون دولار في عام 1970م إلى 1,753 مليون دولار في عام 1980م[36].

وعلى صعيد آخر بذلت الدبلوماسية الكورية وبدعم سعودي صريح جهودًا مضنية في اقناع كبار المسؤوليين الإماراتيين بضرورة التأسيس لعلاقات ودية جديدة مع كوريا الجنوبية. حيث قام السفير الكوري في البحرين في 19 ديسمبر 1978م بزيارة الشيخ راشد عبد الله النعيمي، (وزير خارجية دولة الإمارات حينها)، وقال راشد إن الإمارات لابد من أن تتمسك بمواقفها الحذرة وسياساتها المحايدة تجاه الخلاف الواقع في شبه الجزيرة الكورية.

وفي إطار نفس السياسة الدبلوماسية للطرف الكوري، قام السفير الكوري لدى قطر في 3 مايو 1980م بزيارة الشيخ راشد بن سعيد بن مكتوم آل مكتوم، حاكم إمارة دبي ونائب رئيس دولة الإمارات، وسمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم وزير المالية، وفي هذا اللقاء تطرق الممثل الإماراتي إلى إمكانية إنشاء سفارة أو قنصلية كورية في الإمارات وهو ما يدل على انفراج جديد يبشر بإمكانية التأسيس لعلاقات دبلوماسية قوية بين الدولتين.

وكان من نتائج هذه السلسلة من اللقاءات أن زار السفير الكوري لدى البحرين دولة الإمارات مرة أخرى للقاء مع راشد عبد الله النعيمي في 6 مايو 1980م، حيث صرح حينها السفير الكوري أن الشركات الكورية قد استفادت من اتفاق اقتصادي يقضي بتوظيف أكثر من خمسة آلاف عامل كوري في مجمل المشاريع الاقتصادية الكورية على الأراضي الإماراتية، وفي 18 يونيو 1980م تم الإعلان عن تعاون ديبلوماسي واقتصادي كامل بين الدولتين[37] .

وإلى غاية عام 1971م، لم تنجح كوريا الجنوبية إلا في تجسيد أربع اتفاقيات تعاون ديبلوماسي مع أربع دول وكلها خليجية بالإضافة إلى الدول العربية الثلاث الأخرى التي كانت لها معها صلة دبلوماسية قبل الإطار الزمني لهذا المقال وهي السعودية والأردن والمغرب، وخلال زمن قصير لم يزد عن عقد من الزمن حتى نجحت الدبلوماسية الكورية في إقامة علاقات كاملة مع دول عربية جديدة، ودائما كانت بالدعم السعودي، ومن هذه الدول (العراق في 1989م، الجزائر واليمن في 1990م، ومصر في 1995م...)، لقد فتحت كوريا الجنوبية عصرا جديدا للتعاون الحقيقي في كافة المجالات مع العالم العربي منذ ذلك الوقت.

المقارنة بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية في تأسيس العلاقات الدبلوماسية في الشرق الأوسط

(1973م–1981م)

كوريا الشمالية	كوريا الجنوبية	
إيران	–	1973
الأردن	عمان	1974
ليبيا	قطر	
تونس	–	1973

		5
	البحرين	1976
	الكويت	1979
	ليبيا	1980
	الإمارات العربية المتحدة	
لبنان	لبنان	1981

مصدر : الوثائق الدبلوماسية في وزارة الخارجية الكورية

الخاتمة

لم تنشغل المملكة العربية السعودية بفكرة إقامة علاقات ديبلوماسية واقتصادية مع دولة كوريا الجنوبية إلى النصف الثاني من الستينات من القرن الماضي، بسبب عدم وجود مصالح اقتصادية أو سياسية مشتركة، إضافة إلى أن البعد الجغرافي كان عاملا مهما في تأخر بناء هذه العلاقات بين الدولتين، لكن المنعرج الحاسم في تطور العلاقات الثنائية بينهما كانت بدايته مع أزمة النفط العالمية (1973-1974)م، فهذه الأزمة شكَّلت حافزاً قويا باتجاه تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجانبين، ومع الدعم السعودي المؤثر لم تتردد الحكومات الكورية في المبادرة بتوسيع نطاق التعاون السياسي مع الدول عربية أخرى، مع التركيز خاصةً على دول الخليج العربي.

إن هذا الدعم المعنوي للمملكة العربية السعودية أدى إلى تأسيس الثقة الاجتماعية القوية بينها وبين كوريا الجنوبية، وكان له الأثر الإجابي في استمرار التعاون الثنائي في كافة المجالات خلال أكثر من 40 سنة ماضية، بل أنها ساهمت بشكل قوي في فتح آفاق واسعة لعلاقة كورية الجنوبية مع العالمين العربي والإسلامي.

الهوامش:

[1] James Wynbrandt, A Brief History of Saudi Arabia, Facts On File, Inc., New York, 2004, pp.197-198

[2] Daniel Yergin, The Prize : the epic quest for oil, money & power, Simon & Schuster, New York, 2008, pp.408.

[3] ساجيمان، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط(미국의 대중동정책)، مجموعة من الأطروات 22، جامعة هانكوك للدراسات الأجنبية، سيوول، 1989م، ص.512.

[4] Fasal bin Salman, Iran, Saudi Arabia and the Gulf :power politics in transition 1968-1971, I.B. Tauris, London, 2003, pp.65-66.

[5] جانغ سانغ ريول، كوريا الجنوبية والشرق الأوسط(한국과 중동)، المجلة الكورية من الدراسات الدولية 22، الجمعية الكورية للدراسات الأجنبية، سيوول، 1982م، ص.125.

[6] وزارة الخارجية الكورية، الدبلوماسية الكورية 30 عام(한국외교 30년)، سيوول، 1979م، ص.233.

[7] وزارة الخارجية الكورية، كتاب السجلات التاريخية-3(외교사료해제집) 1964م-1965م، سيوول، 2012م، ص- ص.85-86.

[8] وزارة الخارجية الكورية، كتاب السجلات الدبلوماسية-2(외교사료해제집) 1960م-1963م، سيوول، 2011م، ص.374.

[9] وزارة الخارجية الكورية، كتاب السجلات الدبلوماسية-7(외교사료해제집) 1971م، سيوول، 2016م، ص.242.

[10] سوجانغ جو، إعادة تسليط الضوء على الدخول الكوري في الشرق الأوسط في السبعينات(70년대 중동진출에 대한 재조명)، عصر بارك جونغهي وأنشطة البناء الكورية في الشرق الأوسط، دار سانغإين، سيوول، 2014، ص- ص.48-49.

[11] هانغوو كانغ، نظرية الاقتصاد الكوري(한국경제론)، دار يولسارام، سيوول، 1992م، ص- ص.47-49.

[12] حكومة الجمهورية الكورية، الكتاب الأبيض للمفاوضة الكورية اليابانية(한일회담백서)، سيوول، 1965م، ص.51.

[13] سوجانغ جو، المرجع السابق، ص- ص.53-56.

[14] Moon Chungin, Political Economy of Third World Bilateralism(PhD.), University of Maryland, Maryland, 1984, pp.196-197.

[15] Moon Chungin, Korean Contractors in Saudi Arabia, Middle East Journal Vol. 40 No. 4, Middle East Institute, Washington D.C., 1986, pp.615.

[16] الجمعية الكورية للبناء، الكتاب الأبيض للبناء خارج كوريا(해외건설민간백서)، سيوول، 1984م، ص- ص.34، 48.

[17] Moon Chungin, Political Economy of Third World Bilateralism, pp.134.

[18] سفارة كوريا الجنوبية في المملكة العربية السعودية، التقرير عن العمال الكوريين في المملكة العربية السعودية والتوقعات، الوثيقة الدبلوماسية(외교문서)، الرياض، يونيو 1983م.

[19] خدمة المعلومات الإحصائية الكورية(KOSIS 국가통계포털).

[20] مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، الرياض، 1978م-1983م.

[21] مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، الرياض، 1978م-1983م.

[22] Moon Chungin, Political Economy of Third World Bilateralism, pp. 129-130, 337.

[23] جانغ ريام كيم، تاريخ السياسة الاقتصادية الكورية 30 عام(한국경제정책 30 년사)، شركة جريدة جونغآنغ إيلبو، سيوول، 1990م، ص.324.

[24] وزارة الخارجية الكورية، كتاب السجلات التاريخية3 (외교사료해제집) 1965-1964، سيوول، 2012م ، ص- ص. 92-93.

[25] جانغ سانغ ريول، المرجع السابق، ص.131.

[26] جريدة دونغآ إيلبو، 17 ديسمبر 1973م، ص.1.

[27] وزارة الخارجية الكورية، الدبلوماسية الكورية 60 سنة(한국외교 60 년)، سيوول، 2009م، ص.96.

[28] وزارة الخارجية الكورية، موقف الوزارة تجاه موضوع تطبيع العلاقات مع إسرائيل، الوثيقة الدبلوماسية(외교문서)، سيوول، 17 يناير 1978م.

[29] سفارة كوريا الجنوبية في إيران، مذكرة المقابلة مع السفير البريطاني في الكويت، طهران، 11 مارس 1975م.

[30] وزارة الخارجية الكورية، مذكرة المقابلة مع وزير الخارجية السعودي، الوثيقة الدبلوماسية، سيوول، 1974م.

[31] سفارة كوريا الجنوبية في المملكة العربية السعودية، تقرير نتائج المقابلة مع السفير القطري، الوثيقة الدبلوماسية، جدة، 1974م.

[32] وزارة الخارجية الكورية، التقرير عن العلاقات الكورية مع البحرين والإمارات، الوثيقة الدبلوماسية، سيوول، 1974م.

[33] سفارة كوريا الجنوبية في المملكة العربية السعودية، تقرير النتائج لرحلة العمل إلى البحرين، الوثيقة الدبلوماسية، سيوول، 1974م.

[34] Nigel Disney, South Korean Workers in the Middle East, MERIP Reports No.61, MERIP, Washington, pp.24.

[35] وزارة الخارجية الكورية، تقرير وزارة الخارجية لرئيس الوزراء، الوثيقة الدبلوماسية، سيوول، 11 يونيو 1979م.

[36] خدمة المعلومات الإحصائية الكورية(KOSIS 국가통계포털).

[37] وزارة الخارجية الكورية، اختصار المقابلة الرئيسية مع كبار المسؤوليين الإماراتيين، الوثيقة الدبلوماسية، 1980م.

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة:

الوثائق :

1. سفارة كوريا الجنوبية في المملكة العربية السعودية، التقرير عن العمال الكوريين في المملكة العربية السعودية والتوقعات، الوثيقة الدبلوماسية(외교문서)، الرياض، يونيو 1983م.

2. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، الرياض، 1978م-1983م.
3. وزارة الخارجية الكورية، موقف الوزارة تجاه موضوع تطبيع العلاقات مع إسرائيل، الوثيقة الدبلوماسية(외교문서)، 17 يناير 1978م.
4. سفارة كوريا الجنوبية في إيران، مذكرة المقابلة مع السفير البريطاني في الكويت، طهران، 11 مارس 1975م.
5. وزارة الخارجية الكورية، مذكرة المقابلة مع وزير الخارجية السعودي، الوثيقة الدبلوماسية، 1974م.
6. سفارة كوريا الجنوبية في المملكة العربية السعودية، تقرير نتائج المقابلة مع السفير القطري، الوثيقة الدبلوماسية، جدة، 1974م.
7. وزارة الخارجية الكورية، التقرير عن العلاقات الكورية مع البحرين والإمارات، الوثيقة الدبلوماسية، سيوول، 1974م.
8. سفارة كوريا الجنوبية في المملكة العربية السعودية، تقرير النتائج لرحلة العمل إلى البحرين، الوثيقة الدبلوماسية، 1974م.
9. وزارة الخارجية الكورية، تقرير وزارة الخارجية لرئيس الوزراء، الوثيقة الدبلوماسية، 11 يونيو 1979م.
10. وزارة الخارجية الكورية، اختصار المقابلة الرئيسية مع كبار المسؤوليين الإماراتيين، الوثيقة الدبلوماسية، 1980م.

الكتب:

11. James Wynbrandt, A Brief History of Saudi Arabia, Facts On File, Inc., New York, 2004.
12. Daniel Yergin, The Prize : the epic quest for oil, money & power, Simon & Schuster, New York, 2008.
13. Fasal bin Salman, Iran, Saudi Arabia and the Gulf :power politics in transition 1968-1971, I.B. Tauris, London, 2003.
14. سوجانغ جو، إعادة تسليط الضوء على الدخول الكوري في الشرق الأوسط في السبعينات(70 년대 중동진출에 대한 재조명)، عصر بارك جونغهي وأنشطة البناء الكورية في الشرق الأوسط، دار سانغإين، سيوول، 2014م.
15. هانغوو كانغ، نظرية الاقتصاد الكوري(한국경제론)، دار يولسارام، سيوول، 1992م.
16. وزارة الخارجية الكورية، الدبلوماسية الكورية 30 عام(한국외교 30 년)، سيوول، 1979م.

17. وزارة الخارجية الكورية، كتاب السجلات الدبلوماسية-2(외교사료해제집) 1960م-1963م، سيوول، 2011م.

18. وزارة الخارجية الكورية، كتاب السجلات التاريخية-3(외교사료해제집) 1964م-1965م، سيوول، 2012م.

19. وزارة الخارجية الكورية، كتاب السجلات الدبلوماسية-7(외교사료해제집) 1971م، سيوول، 2016م.

20. حكومة الجمهورية الكورية، الكتاب الأبيض للمفاوضة الكورية اليابانية(한일회담백서)، سيوول، 1965م.

21. الجمعية الكورية للبناء، الكتاب الأبيض للبناء خارج كوريا(해외건설민간백서)، سيوول، 1984م.

22. وزارة الخارجية الكورية، الدبلوماسية الكورية 60 سنة(한국외교 60 년)،سيوول ، 2009م.

23. جانغ ريام كيم، تاريخ السياسة الاقتصادية الكورية 30 عام(한국경제정책 30 년사)، شركة جريدة جونغآنغ إيلبو، سيوول، 1990م.

الدوريات والرسائل:

24. Moon Chungin, Political Economy of Third World Bilateralism(PhD.), University of Maryland, Maryland, 1984.

25. Moon Chungin, Korean Contractors in Saudi Arabia, Middle East Journal Vol. 40 No. 4, Middle East Institute, Washington D.C., 1986.

26. Nigel Disney, South Korean Workers in the Middle East, MERIP Reports No.61, MERIP, Washington, 1977.

27. ساجيمان، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط(미국의 대중동정책)، مجموعة من الأطروات 22، جامعة هانكوك للدراسات الأجنبية، سيوول، 1989م.

28. جانغ سانغ ريول، كوريا الجنوبية والشرق الأوسط(한국과 중동)، المجلة الكورية من الدراسات الدولية 22، الجمعية الكورية للدراسات الأجنبية، سيوول، 1982م.

29. جريدة جونغآنغ(중앙일보)، 17 فبراير 1978م.

30. جريدة دونغآ إيلبو، 17 ديسمبر 1973م.

موقع الإنترنت:

31. خدمة المعلومات الإحصائية الكورية(KOSIS 국가통계포털).